١٠ ـ الاتحاد الأوروبى

د. أسامة مخيمر(*)

مقدمة

قد تتفق أو تختلف الآراء حول دور الاتحاد الأوروبى فى الأزمات المختلفة ومدى فاعلية وجدوى وحدود هذا الدور، ومقدار التقارب وحجم الاختلاف فى وجهات النظر بين دوله والذى يعكس فى نهاية الأمر مصالح الدول التى يتشكل منها الاتحاد الأوروبى، غير أن هناك مجموعة من الملامح والملاحظات العامة حول الاتحاد يصعب الخلاف حولها كالتالى:

١ ـ أن الاتحاد الأوروبى منذ نشأته فى اتفاقية روما فى مارس ١٩٥٧ يتقدم ويتطور ويسير إلى الأمام فى حركة لا تهدأ حتى وصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، ويزداد ثقله الدولى يوما بعد يوم فى تجربة من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمى التى ربما تستدعى دراستها للتعرف على عوامل وأسباب هذا النجاح(١).

٢ ـ على الرغم من الانقسامات والاختلافات التى تظهر بها مواقف دول الاتحاد فى أوقات الأزمات كما حدث بشكل حاد فى حالة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ إلا أن الدول الأوروبية استطاعت الحفاظ دائما على قاعدة هى: حد أدنى من الاتفاق مع وجود سقف للخلاف(٢)، وخاصة فى أوقات الأزمات، مع وجود سياج قوى من المصالح والروابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٣ ـ أن الموقف الأوروبى فى الأزمات (ومنها على سبيل المثال حرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكى للعراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان. . .) غالبًا ما يقاس وينسب إلى مقدار بعده أو قربه، وحجم اتفاقه مع أو اختلافه عن الموقف الأمريكى فى نفس الأزمات،

(*) مدرس علوم سياسية ـ جامعة ٦ أكتوبر.

وهو أمر غير مستغرب؛ فالطرفان حليفان فى منظمة عسكرية هى حلف الناتو، وتجمعهما فى نهاية الأمر رؤية وثقافة وقيم متقاربة إلى حد كبير.

٤ ـ أن مواقف الدول الأوروبية نفسها تختلف من أزمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وذلك وفقا لمتغيرات مثل: مصالح تلك الدول ومقدار تعرضها للخطر، طبيعة وتوجهات الحزب الحاكم الذى يتولى مقاليد الأمور أثناء اندلاع الأزمات، وحجم الاتفاق أو الاختلاف مع سياسات الإدارة الأمريكية المتواجدة فى السلطة.

وفى هذه الدراسة التى تتناول موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب الإسرائيلية على لبنان سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ما يلى:

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب.

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب.

ثالثًا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب.

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب

حتى نتعرف على الموقف الأوروبى من الحرب ومدى تأثره بالموقف الأمريكى يجب علينا بداية التعرف على الموقف الأمريكى نفسه.

• الموقف الأمريكى

الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان واضحا منذ اندلاع الحرب وهو التأييد الكامل لاندلاع بل واستمرار تلك الحرب حتى تحقق أهدافها، ويمكن تلخيص أهم سمات الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كالتالى:

١ ـ أن الولايات لم تكتف بمجرد إعطاء الضوء الأخضر وتوفير الدعم لإسرائيل لشن الحرب «بل كانت شريكا فيها ومحرضا عليها وراعيا لها، حيث اعتبر بعض المراقبين أن تلك الحرب كانت حربا أمريكية تؤديها إسرائيل بالوكالة»[٣].

٢ ـ أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من رعاية تلك الحرب ومباركتها تتجاوز بكثير الأهداف الإسرائيلية المعلنة من تحرير الأسيرين الإسرائيليين والقضاء على قوة حزب

الله التى تهدد إسرائيل، فقد تحدثت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية» مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن الهدف الأساسى لهذا المشروع الجديد هو إقامة خريطة جديدة من التحالفات الإقليمية بديلة لخريطة التحالفات السابقة، وذلك عن طريق فرض أنماط بديلة للصراعات بدلا من الصراع الرئيس القائم حاليا وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، وبحيث يتم استبداله بثلاث صراعات رئيسة جديدة هى: محور الصراع العربى - الإيرانى، ومحور الصراع السنى - الشيعى، ومحور الصراع الإسلامى - اليهودى[٤].

الهدف الأمريكى الآخر يتجاوز لبنان فى حد ذاتها وينتقل إلى محاولة القضاء على البنية العسكرية لحزب الله المدعوم من إيران والذى وصفه «عمير بيريتس» وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه «وحدة كوماندوز إيرانية متقدمة». وبالتالى فالحرب هى مواجهة غير مباشرة مع إيران، مع الضغط على سوريا حليفة إيران وإضعاف موقفها ووقف دعمها لحزب الله وللفصائل الفلسطينية مثل «حماس» و«الجهاد» وإنهاء التنسيق السورى - الإيرانى فى المنطقة[٥]. وكان الرئيس بوش قد أعلن فى أعقاب انتهاء الحرب أن الحرب فى لبنان تشكل جزءا من معركة أوسع تشهدها المنطقة بين الحرية والإرهاب[٦].

٣ - أن الولايات المتحدة أيدت استمرار الحرب حتى آخر لحظة على الرغم مما كان واضحا من إخفاق إسرائيل فى القضاء على القوة العسكرية لحزب الله، أو حتى إلحاق الضرر الجسيم بها، وأن الخاسر الحقيقى من الحرب هو الشعب اللبنانى والبنية التحتية اللبنانية، الأمر الذى انعكس على عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب دور محايد كوسيط لإنهاء الحرب، أو حتى رعاية عملية حفظ السلام بعد انتهاء الحرب، وهنا أصبح الباب واسعا ومفتوحا أمام مشاركة أوروبية رئيسة فى عملية حفظ السلام مع التمهيد لها بالدعوة إلى إنهاء الحرب. فقد أصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تلعب دور الخصم والحكم فى آن واحد؛ حيث ظل الموقف الأمريكى داعما لاستمرار الحرب، حتى بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر أستوكهولم لمساعدة لبنان رفض رئيس هيئة المعونة الأمريكية دعوة إسرائيل لرفع الحصار على لبنان مشيرا إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن (١٧٠١) بكامله مثل وقف القتال وتأمين الحدود[٧].

ولذلك كان من الصعوبة بمكان مشاركة أية قوات أمريكية فى عملية حفظ السلام فى لبنان بعد انتهاء الحرب خشية تعرضها للانتقام بسبب الموقف الأمريكى المنحاز والداعم

لإسرائيل، مما قد يؤدى إلى تكرار حادث عام ١٩٨٣ الانتحارى فى بيروت على مقر مشاة البحرية الأمريكية. وعليه فقد حذر الجنرال «ويليام ناش» الذى قاد الجيش الأمريكى فى البوسنة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦) أمام مجلس العلاقات الخارجية التابع لمجلس الشيوخ من أن تقع مهمة حفظ السلام فى لبنان رهينة لحزب الله من الناحية الجسدية، ورهينة فى يد إسرائيل من الناحية السياسية[٨].

• الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى

تشير الدراسات المهتمة بتحليل مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمات إلى عجز تلك الدول عن تبنى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تتوحد فيها مواقف الدول الأوروبية تجاه تلك الأزمات[٩]. كما تشير إلى أن الغزو الأمريكى ـ البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ كان المثال الأوضح على ذلك الانقسام[١٠] والعجز الأوروبى عن اتخاذ موقف موحد[١١]. وتبين أن فشل الدول الأوروبية فى تبنى سياسة خارجية وأمنية موحدة قد فتح الباب أمام الإدارة الأمريكية لكى تختار عمدا وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أن تفرق بين الأوروبيين، وهو ما قصده وزير الدفاع الأمريكى ـ السابق ـ دونالد رامسفيلد حينما فرق بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة ـ كموقف أوروبى من الغزو الأمريكى البريطانى للعراق ـ حيث فرق بين فرنسا ومعها ألمانيا كمثال على أوروبا القديمة، وبريطانيا ومعها دول وسط وشرق أوروبا حديثة الانضمام إلى عضوية المؤسسات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو[١٢] على اعتبار أنها تمثل أوروبا الحديثة. وتحرص تلك الدول الأخيرة على اتخاذ مواقف تتوافق مع السياسات الأمريكية تجاه الأزمات حرصا منها على إرضاء الولايات المتحدة، وبالتالى تثبيت أوضاعها الجديدة فى القارة الأوروبية من جانب، ومن جانب آخر، فإن تلك الدول تعلم تماما أن معارضتها للسياسة الأمريكية ستكون غير ذات جدوى، كما أن أوضاعها السياسية والاقتصادية لا تحتمل أن تتخذ منها الولايات المتحدة موقف العداء كما حدث مع فرنسا إبان الغزو الأمريكى للعراق بسبب معارضة فرنسا لشن تلك الحرب التى افتقرت إلى الشرعية الدولية.

كما تشير تلك الدراسات أيضا إلى فرق شاسع بين منطلقات عمل السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية. ففى حين تميل السياسة الأوروبية نحو تفضيل التعاون المشترك بين الأطراف الدولية[١٣] وتعظيم استخدام القانون الدولى واللجوء إلى المنظمات

الدولية، تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بعد وصول إدارة أمريكية تنتمى إلى اليمين المتطرف وما يعرف بالأصولية المسيحية، وتزامنها مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية، وعلى حق الولايات المتحدة المطلق فى فرض منطقها على العالم[١٤]. ويمتد هذا التباين بين السياستين إلى قضايا منطقة الشرق الأوسط، ففى حين تشدد الولايات المتحدة على أهمية تحقق تحول سريع فى المنطقة يكون مفتاحا للأمن، يفضل الأوروبيون منهج التغيير التدريجى والتركيز على إيجاد حلول للفراغات فى المنطقة[١٥].

• توافق سياسى أوروبى فرنسى/ أمريكى أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان

ما يميز أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان عن غيرها من الأزمات التى تعاملت معها الدول الأوروبية هو سرعة اندلاع الأزمة، فلم تأخذ الأزمة عدة أشهر لتنضج كما حدث فى حرب الخليج الثانية[١٦] أو فى الغزو الأمريكى للعراق، بل اندلعت بعد يوم واحد من خطف الأسيرين الإسرائيليين وقتل آخرين على يد جنود من حزب الله، وهكذا وجدت الدول الأوروبية نفسها فجأة فى وسط الأزمة ومطالبة باتخاذ موقف منها.

الأمر الثانى الذى ميز هذه الأزمة عن غيرها هو أن الولايات المتحدة لم تكن - على الأقل من الناحية الرسمية - طرفا فى الأزمة، أو هكذا كان يفترض أن تكون. فالحرب تشنها إسرائيل على لبنان بسبب خطف الجنديين، والفارق هنا هو أن الدول الأوروبية أصبحت مطالبة فى هذه الأزمة الأخيرة باتخاذ موقف مع الولايات المتحدة لحل الأزمة كأطراف دولية فاعلة، وهو ما حدث فى مشروع القرار الفرنسى - الأمريكى المقدم لمجلس الأمن لحل الأزمة. وليس اتخاذ موقف من السياسة الأمريكية التى هى سبب الأزمة كما حدث مع السياسة الأمريكية لغزو العراق عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال. فهامش المصالح الأمريكية فى غزو العراق (تكلفة حشد قوات، وجود مصالح نفطية، وجود مصالح جيواستراتيجية . . .) كان أكثر بكثير منه فى حالة حرب (يوليو - أغسطس ٢٠٠٦) التى شنتها إسرائيل على لبنان. وبناء عليه فإن دولة أوروبية كفرنسا وما تتميز به من علاقات سياسية وتاريخية مع لبنان[١٧] كانت مؤهلة لطرح مشروع قرار مع الولايات المتحدة لوقف الحرب نظرا لما تتمتع به فرنسا من خصوصية فى العلاقات مع لبنان ومع العالم العربى كله

فى إطار تطور العلاقات العربية ـ الأوروبية وتطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية[١٨].

وقد كان أساس مشروع القرار الفرنسى ـ الأمريكى المقدم لمجلس الأمن هو تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق[١٩] وتنفذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، إلاّ أن الدول العربية رفضت هذا المشروع وطالبت بإدخال تعديلات عليه نظرا لانحيازه بشكل واضح لصالح إسرائيل.

وقد تبلور الموقف الأوروبى من الحرب بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر روما فى ٢٦ يوليو عندما أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة وقف الحرب بشكل فورى، وإطلاق سراح الأسرى، ودعم الحكومة الشرعية فى لبنان، ودعم قرارات مجلس الأمن. وهى السياسة التى تتعارض مع الموقف الأمريكى الداعم لاستمرار الحرب على لبنان مع توفير الدعم السياسى والعسكرى لإسرائيل.

أما بعد انتهاء الحرب فى ١٤ أغسطس فقد ظهر الموقف الأوروبى بوضوح فى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الصادر فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ والذى ينص على وقف القتال، وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، وزيادة قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى ١٥ ألف جندى، واحترام الخط الأزرق، ومد الشعب اللبنانى بالمساعدات المالية والإنسانية . . إلى غير ذلك من بنود القرار[٢٠]. وظهر موقف أوروبى عام هو أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ يؤسس حلا سياسيا دائما وطويل الأمد ومقبولا وبالتالى يجب تطبيقه[٢١]. وناشدت الدول الأوروبية إسرائيل بضرورة رفع الحصار عن لبنان حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى لبنان ونشر قوات حفظ السلام التى تساهم الدول الأوروبية بنصف عددها (حوالى ٧٠٠٠ جندى).

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب

سوف نتطرق فى هذا القسم إلى موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب والذى ينقسم إلى الموقف السياسى، إضافة إلى الموقفين الاقتصادى والإنسانى.

١ ـ الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى:

يمكن رؤية الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى بوضوح خلال الحرب (١٢ يوليو ـ ١٤

أغسطس ٢٠٠٦) من خلال مؤتمر روما الذى عقد فى العاصمة الإيطالية يوم ٢٦ يوليو بعنوان «المؤتمر الدولى حول لبنان» وشاركت فيه عدة أطراف دولية مثل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية، بالإضافة إلى لبنان والبنك الدولى.

وقد أعلنت السيدة بنيتا فيريرو والدنر مفوضة الاتحاد الأوروبى للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الجغرافى فى المؤتمر عن رغبة الاتحاد فى إنهاء الأزمة فى لبنان وإيجاد الحل لها من خلال خمس نقاط رئيسة هى[٢٢]:

١ ـ الوقف الفورى للأعمال العدائية Cessation of hostilities .

٢ ـ إطلاق سراح الأسرى.

٣ ـ نشر قوات دولية تتمتع بتفويض واضح من مجلس الأمن.

٤ ـ الدعم الدولى لحكومة رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة وللحوار الوطنى اللبنانى.

٥ ـ تطبيق قرارى مجلس الأمن ١٥٥٩، ١٦٨٠ .

ودعت السيدة بنيتا كل الأطراف القادرة على التأثير فى مجرى الأزمة على العمل من أجل تطبيق هذه النقاط، مع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبى سيعمل من خلال علاقاته مع لبنان وإسرائيل على تطبيقها، وجاء الموقف الأوروبى متوافقا مع النقاط التى أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة لحل الأزمة، ولا تخرج عن النقاط سابقة الذكر.

وفى ٣١ يوليو عقد فى بروكسل اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى لمناقشة الأزمة نتج عنه الاتفاق على المبادئ الرئيسة لإيجاد تسوية سياسية للأزمة تمثلت فى: وقف الأعمال العدائية يعقبه وقف لإطلاق النار، ودعم جهود الأمم المتحدة ومقترحاتها السياسية لحل الأزمة، وتأكيد عزم دول الاتحاد على لعب دور هام فى نشر قوات دولية فى جنوب لبنان، والتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين فى جهود الإصلاح وإعادة الإعمار فى لبنان، وقرر الوزراء أن يتولى السيد خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد مهمة إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع الأطراف فى المنطقة[٢٣].

وبالفعل قام سولانا بزيارة بيروت فى ١٢ أغسطس والتقى مع رئيس الوزراء اللبنانى وتعهد بتقديم دعم الاتحاد الأوروبى السياسى والاقتصادى والإنسانى من أجل تعزيز استقرار لبنان وإعادة إعماره وتوفير المساعدات للذين نزحوا أو تشردوا من أماكنهم بسبب الحرب[٢٤]. وكما ذكرنا فإن الدول الأوروبية كانت قد قررت المشاركة فى عملية حفظ السلام فى لبنان لكن بشرط الحصول على ضمانات للتأكد من سلامة قواتها المشاركة فى العملية.

• نشر القوات الأوروبية وهاجس الضمانات الأمنية

نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على نشر قوة مسلحة لبنانية فى جنوب لبنان قوامها ١٥ ألف جندى مع إمكانية طلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان حسب الضرورة. وقد تعهد الاتحاد الأوروبى بالمشاركة بسبعة آلاف جندى، أى نصف العدد المطلوب للقوة المشاركة فى حفظ السلام فى جنوب لبنان، وجاء تأكيد مشاركة الاتحاد الأوروبى على لسان رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو الذى أشار إلى أن هذا هو الوقت المناسب لكى يلعب الاتحاد الأوروبى دوره العالمى الذى يتوقعه منه مواطنوه[٢٥].

غير أن دول الاتحاد الأوروبى تلكأت فى تنفيذ تعهداتها بالمشاركة فى قوات اليونيفيل بسبب رغبتها فى الحصول على الضمانات الكافية لسلامة قواتها المشاركة فى جنوب لبنان. ويعود التلكؤ والتردد الأوروبى فى تنفيذ تعهداته إلى الخسائر والأضرار التى لحقت بالقوات الأوروبية المشاركة فى مهام مشابهة، إذ يمكن الحديث عن تجربتين: **الأولى** هى تجربة البوسنة، **والثانية** تجربة فى لبنان ذاتها.

تجربة البوسنة جاءت فى الحرب التى دارت رحاها فى البوسنة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) وشهدت مشاركة قوات أوروبية فى المراحل الأخيرة من الصراع بهدف حفظ السلام، أو بالأدق اتفاقيات السلام الهشة التى سرعان ما كانت تنهار ليتجدد الصراع من جديد، وقد تعرضت القوات الأوروبية أكثر من مرة إلى إطلاق نار واحتجاز أفرادها كرهائن من جانب الطرف الصربى. وظلت تلك الخبرة الأوروبية عالقة فى الأذهان، وتجددت مع إعلان الاتحاد الأوروبى عن استعداد دوله للمشاركة فى مهام حفظ السلام فى لبنان، حيث

أعربت الدول الأوروبية عن مخاوفها من تكرار ما حدث فى البوسنة فصرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية بأنه «فى الماضى حينما لا تكون مهام قوات حفظ السلام معرَّفة بشكل واضح كنا نرى نتائج فاشلة، فهناك ذكريات مريرة من البوسنة»[٢٦]. هو الأمر الذى أثاره أكثر من مسئول أوروبى مشددين على أهمية التعلم من أخطاء الماضى[٢٧]. وينسب جزء كبير من العجز الذى أصاب قوات حفظ السلام فى البوسنة إلى عدم وضوح قواعد المشاركة وتنازع الاختصاصات بين القادة الميدانيين العسكريين والمبعوثين من جانب الأمم المتحدة المفوضين سياسيا. التجربة الثانية كانت فى لبنان فى أعقاب الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، ثم حدثت الكارثة التى لحقت بالقوات الأمريكية والفرنسية المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى بيروت وتحديدا يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ فى عمليتين انتحاريتين منفصلتين الأولى كانت على مقر قوات البحرية الأمريكية (المارينز) وأسفرت عن مقتل ٢٤١ جنديا، والثانية على مقر القوات الفرنسية وأدت إلى مقتل ٢٧ جنديا، وكان من نتائجها خروج القوات الفرنسية والأمريكية من لبنان عام ١٩٨٣.

وعلى هذا لم يكن من المستغرب أن تتردد وتتباطأ الدول الأوروبية فى إرسال قواتها إلى لبنان وأن تعلن دولة مثل فرنسا تربطها علاقات تاريخية مع لبنان فى بداية الأمر أنها ستكتفى بإرسال ٢٠٠ جندى فقط، وصرح مسئول فرنسى «نريد تجنب ما حدث عام ١٩٨٣، ومن المؤكد أننا مستعدون لمواصلتنا دعم لبنان.. ولكننا لا يمكن أن نضع جنودنا فى طريق يلحق بهم الأضرار»[٢٨].

ولم تكن المخاوف الفرنسية منفردة، فقد أعربت إيطاليا وإسبانيا عن مخاوف مشابهة وطالبت بضمانات لقواتها. وبشكل عام أثارت الدول الأوروبية موضوعات مثل: طبيعة القيادة وتسلسلها، وقواعد الاشتباك، ومدى وضوح المهام وقابليتها للتنفيذ، والضمانات الأمنية المتاحة لقواتها، وهو ما أكده أكثر من مسئول أوروبى، فقد صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإسبانية عن رغبة بلاده فى المشاركة بقوات ولكن بشرط أن «القواعد التى تحكم عملها يجب أن توضح ويتم الاتفاق عليها»[٢٩].

كما صرحت وزيرة الدفاع الفرنسية قائلة: «نريد أن نعرف ما هى الوسائل المادية والقانونية المتوفرة بين أيدينا، أنت لا تستطيع أن ترسل رجالا وتخبرهم فى الوقت نفسه: راقبوا ما يجرى هناك لكنكم لا تمتلكون الحق بالدفاع عن أنفسكم»[٣٠].

تلك المخاوف الأوروبية تم طرحها على طاولة اجتماع بروكسل الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس والذى حضره أيضا الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وقدم رسميا خلال الاجتماع الضمانات الأمنية والسياسية المطلوبة والضرورية للدول الأوروبية بشأن صلاحيات ودور ومهام القوات الدولية وتحركها على الأرض وعلاقتها بأطراف النزاع[٣١].

وهنا ينبغى ملاحظة أن العملية الإسرائيلية الفاشلة التى قامت بها إسرائيل فى بعلبك يوم ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦ أى بعد خمسة أيام من الوقف الرسمى لإطلاق النار قد ساهمت فى إشعال مخاوف الأوروبيين من تعرض قواتهم للخطر، خاصة وأنه من المعلوم عن إسرائيل ضربها بعرض الحائط لأية قواعد أو قوانين دولية تحت ذريعة تحقيق أمنها ومصالحها، وهو ما اتضح فى لبنان أكثر من مرة عندما قامت بقصف مواقع تابعة للأمم المتحدة مدعية أنها كانت عن طريق الخطأ، وتدمير المناطق السكنية المأهولة بالسكان.

ويمكن القول إن اجتماع بروكسل لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم ضمانات رسمية لسلامة القوات الأوروبية قد أحدث انفراجة فى إرسال تلك القوات. فقد تزامن مع الاجتماع إعلان فرنسا زيادة مساهمتها فى القوات الدولية العاملة فى جنوب لبنان لتصل إلى ٢٠٠٠ جندى، وحسمت بلجيكا أمرها بإعلان وزير الدفاع البلجيكى أن قرار فرنسا زيادة أعداد أفراد قواتها من جهة والضمانات التى حصلت عليها بلجيكا من جهة أخرى قد وضع حدا لتردد الحكومة حول عدد الجنود البلجيكيين الذين سيوفدون إلى لبنان[٣٢]. وهو الأمر الذى شجع عدة دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وبولندا والبرتغال وفنلندا على حسم قرارها بإرسال قوات إلى لبنان، فى حين أعلنت ألمانيا أنها سوف تتولى مسألة مراقبة الشواطئ اللبنانية عن طريق وحداتها البحرية، كما أكدت النرويج وبريطانيا وهولندا والدانمارك استعدادها تقديم الدعم اللوجستيكى[٣٣].

وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت وثيقتين تتناول إحداهما «مفهوم العمليات» والثانية «قواعد المشاركة» للقوات العاملة فى حفظ السلام فى لبنان (اليونيفيل) متضمنة مهام القوات والتى من ضمنها مراقبة الحدود البرية والبحرية اللبنانية، وإقامة منطقة عازلة خالية من السلاح أو المسلحين على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وتسجيل أى خرق لوقف إطلاق النار والتحقيق فيه...[٣٤].

٢ ـ الموقف الاقتصادى والمعونات الإنسانية

على الرغم من صعوبة الفصل بين المساعدات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية وإيجاد فاصل واضح يميز بينهما خاصة أثناء الحروب وما يتصل بها من خراب ودمار، إلاّ أنه يمكن من خلال قراءة ما يصدر عن الاتحاد الأوروبى من بيانات ووثائق أن يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبى يعتبر أن المساعدات الإنسانية هى تلك التى تستخدم بشكل مباشر وربما فورى لمساعدة المتضررين من آثار الحرب، وبالتالى تدخل الأغطية والخيام وأجهزة توليد الكهرباء الصغيرة وأجهزة إطفاء الحريق والأطعمة الجاهزة والأدوية ضمن هذا النوع من المساعدات، كما تدخل فيها أية مساعدات مالية مقدمة لشراء وسائل الإعاشة سابقة الذكر.

أما المساعدات الاقتصادية فيقصد بها المبالغ المالية ومعها المساعدات الفنية التى تقدم لما يعرف بمهام إعادة الإعمار، ومنها إصلاح البنية التحتية والمنازل والأبنية المدمرة، وقد يدخل فيها دعم معين لجانب أو أكثر من جوانب الاقتصاد[٣٥]. وبناء على ما سبق سوف نتطرق أولا إلى المساعدات الاقتصادية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان، ثم نتطرق ثانيا إلى المساعدات الإنسانية.

(أ) المساعدات الاقتصادية

مؤتمر أستوكهولم

يعد المؤتمر الذى عقد فى العاصمة السويدية أستوكهولم يوم ٣١ أغسطس بمشاركة ٦٠ دولة عربية وأجنبية الأبرز فى مجال تقديم الدعم الاقتصادى للبنان فى أعقاب انتهاء الحرب. وجاء انعقاد المؤتمر استجابة للنداء الوارد فى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فى جلسته المعقودة فى ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ حيث جاء فى الفقرة السادسة من القرار أن مجلس الأمن «يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبنانى بالمساعدة المالية والإنسانية، بما فى ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنان. . . ويدعوه أيضا إلى النظر فى تقديم المزيد من المساعدة فى المستقبل للإسهام فى تعمير لبنان وتنميته».

وكانت الحكومة اللبنانية قد قدرت خسائرها من الحرب بحوالى ٣,٦ مليار دولار هى تكلفة تدمير ١٥ ألف منزل وعشرات الطرق والكبارى والجسور ومحطات الكهرباء

والماء . . وقال رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى كلمته أمام المؤتمر إن جهود التنمية التى استمرت ١٥ عاما فى أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) قد أزالتها آلة الحرب الإسرائيلة فى غضون أيام[٣٦].

وقد تمخض مؤتمر أستوكهولم عن جمع مبلغ ٩٠٠ مليون دولار لجهود إعادة الإعمار[٣٧] وبلغت مساهمة الاتحاد الأوروبى التى قدمها بالفعل أو التى تعهد بتقديمها إلى لبنان ٣٣٠ مليون يورو من بينهم ١٠٧ ملايين يورو قدمتها المفوضية الأوروبية[٣٨].

(ب) المساعدات الإنسانية

يمكن تقسيم المساعدات الإنسانية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان إلى قسمين، **الأول**: المساعدات أثناء الحرب، **وثانيا**: المساعدات فى أعقاب وقف إطلاق النار.

• المساعدات الإنسانية الأوروبية أثناء الحرب

وقد تركز الجانب الأكبر من المساعدات الأوروبية فى تلك الفترة حيث تزداد أهمية وحيوية المساعدات بشكل كبير وبفارق قد يشكل الفارق بين الحياة والموت، ففى مجال المساعدات الإنسانية واستجابة للحاجات الإنسانية الطارئة قررت إدارة المساعدات الإنسانية بالمفوضية تقديم مبلغ ٢٠ مليون يورو إلى لبنان فى قرارين عاجلين يومى ٢٤، ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ لشراء خيام ومواد غذائية وأدوية ومساعدة نفسية ـ اجتماعية . . . تقوم بتسليمها وكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. ومع التدهور السريع للأوضاع فى لبنان وتزايد النداءات من الجهات الدولية تطلب المساعدات قررت المفوضية الأوروبية تقديم مبلغ ٣٠ مليون يورو أخرى ليصبح إجمالى المبلغ المقدم من المفوضية الأوروبية هو ٥٠ مليون يورو.

كما طالب الاتحاد الأوروبى إسرائيل بفتح ممرات آمنة تسمح للسفن بإيصال المساعدات الإنسانية الطارئة إلى لبنان وهو الأمر الذى ينص عليه القانون الدولى الإنسانى، وخاصة فى أعقاب النداء الذى أعلنه لبنان فى ٢٠ يوليو لتقديم المساعدات الدولية له من أدوية ومعدات ومستلزمات إعاشة وقد قدمت المعونات ١١ دولة أوروبية وبلغت ٦٠ طنا من المعونات سابقة الذكر[٣٩].

أما الجانب الآخر من المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوروبى أثناء الحرب فقد جاء فى مجال إجلاء الأشخاص عن لبنان، فإضافة إلى حوالى ٤٠ ألف مواطن من رعايا الاتحاد الأوروبى تم إجلاؤهم بمعرفة الاتحاد، قامت المفوضية الأوروبية بإجلاء حوالى ١٠ آلاف شخص (من غير مواطنى دول الاتحاد الأوروبى) عن لبنان معظمهم من رعايا الدول النامية. كما قامت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المادى والفنى لقبرص لمساعدتها فى استيعاب العدد الكبير من النازحين إليها بسبب الحرب تمهيداً إلى انتقالهم إلى بلدانهم، كما قامت المفوضية بتقديم الدعم الطبى والفنى لدول أخرى مثل سوريا والأردن التى تدفق عليها آلاف من النازحين بسبب الحرب، حيث يقدر الاتحاد الأوروبى أعداد من قدمت لهم المساعدة بحوالى ٥٤٠٠ ـ ٨٠٠٠ شخص[٤٠].

• المساعدات الإنسانية الأوروبية بعد الحرب

يمكن القول إن المساعدات الإنسانية الأوروبية للبنان بعد الحرب تمثلت فى شكلين أساسيين، الأول هو محاولة إصلاح الدمار البيئى الهائل الذى ألحقه العدوان الإسرائيلى على لبنان حيث أدى استهداف إسرائيل لمحطات توليد الكهرباء ومصافى النفط إلى تسرب كميات من النفط إلى الشواطئ اللبنانية بشكل أضر بالبيئة. وقد قامت الدول الأوروبية بتفعيل الميثاق الدولى حول (الفضاء والكوارث الكبرى) وذلك بهدف استخدام الأقمار الصناعية فى الحصول على صور ومعلومات مفصلة للتلوث الذى أصاب الشواطئ اللبنانية والشواطئ المجاورة لها، وقامت الدانمارك بتوفير خبرات بشرية فى مجال مكافحة تلوث البيئة، كما قامت النرويج بتقديم قرابة ٩ أطنان من معدات مكافحة وإزالة التلوث الناتج عن تسرب البترول، وتعهدت الدول الأوروبية ذات الخبرة بتقديم مساعدات مماثلة[٤١].

ثالثا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب

عند بحث مواقف الدول الأوروبية من الحرب الإسرائيلية على لبنان ينبغى أن نضع فى الخلفية الموقف العام للاتحاد الأوروبى الذى يضم تلك الدول ويعبر عن رأيها. وكما رأينا فقد تبلور موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب فى ضرورة وقف إطلاق النار، مع إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين، ودعم جهود الحكومة اللبنانية فى بسط نفوذها وسيطرتها

على البلاد، مع استعداد أوروبا للمشاركة فى قوات حفظ السلام الدولية فى لبنان (اليونيفيل) بشرط ضمان سلامة وأمن تلك القوات.

من جانب آخر ينبغى ملاحظة سياسات الحكومات التى تتولى إدارة شئون الدول الأوروبية وكيفية رؤيتها لمصالحها خلال الحرب. فمثلا أدى وصول حكومة رومانو برودى إلى السلطة فى إيطاليا قبيل اندلاع الحرب إلى أن تتخذ إيطاليا سياسة نشطة تجاه التعامل مع حل الأزمة، فتبنت عقد مؤتمر روما لإيجاد حلول لها، ثم أعلنت عن نيتها المشاركة بقوة قوامها حوالى ٢٥٠٠ جندى فى قوات حفظ السلام وأبدت استعدادها لتولى قيادة تلك القوات، وهو الأمر الذى عكس سياسة خارجية إيطالية نشطة لحكومة برودى تتناسب مع مكانته ورؤيته كشخصية دولية بارزة تطمح إلى حدود أكبر للدور الإيطالى فى المنطقة.

ومن المؤكد أن الأمور كانت ستختلف لو أن حكومة رئيس الوزراء السابق «سلفيو برلسكونى» المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة - فى العراق وغيره - هى التى كانت تتولى إدارة شئون السياسة الإيطالية فى ذلك التوقيت. كما يمكن فهم تردد فرنسا فى حسم عدد قواتها المشاركة فى (اليونيفيل) فى بداية الأمر (٢٠٠ جندى ثم زيادة الرقم إلى ٢٠٠٠) فى إطار تعقد علاقاتها مع سوريا والسلطات فى لبنان بسبب رعايتها لملف التحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى، ودورها فى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الذى يطالب بخروج القوات الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية[٤٢]. إضافة إلى عامل الخبرة الفرنسية السيئة فى مجال المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى البوسنة ولبنان ذاتها عام ١٩٨٣ حيث تعرضت القوات الفرنسية للهجوم عليها، ومقتل العديد من أفرادها.

أيضًا يمكن فهم موقف بريطانيا من الحرب فى إطار الخط العام الذى تسلكه بريطانيا من تبعية لقرارات السياسة الأمريكية، وبشكل خاص حكومة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الذى شارك الولايات المتحدة فى الحرب على العراق. وفى سياسات مكافحة الإرهاب وفقا للمنظور الأمريكى، وأخيرا دعم موقف الولايات المتحدة من الحرب الإسرائيلية على لبنان. كما يمكن فهم الدور النشط لفنلندا فى السياسة الأوروبية أثناء الحرب بسبب ترؤسها للاتحاد الأوروبى فى الفترة الثانية (يوليو - سبتمبر) من عام ٢٠٠٦.

وسوف نتناول فيما يلى مواقف كل من: إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسبانيا، وفنلندا من الحرب.

• الموقف الإيطالى

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان بعد مرور قرابة شهر على تولى «رومانو برودى» رئاسة الحكومة الإيطالية (فى أعقاب انتخابات إبريل ٢٠٠٦) ويعد اسم رومانو برودى مألوفا، فقد تولى رئاسة المفوضية الأوروبية وشهدت رئاسته مرحلة التوسع الأكبر فى تطور الاتحاد الأوروبى فى مايو ٢٠٠٤ عندما انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد ليصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، وبالتالى يعد برودى شخصية دولية فاعلة، إضافة إلى كونه سبق وأن ترأس الحكومة الإيطالية فى منتصف التسعينيات. ويعمل برودى داخليا بتناغم مع نائبه فى رئاسة الحكومة ووزير خارجيته «ماسيمو داليما». ومنذ تولى الحكومة عملها أعلنت الخطوط العامة لسياستها فى منطقة الشرق الأوسط وهى: سحب القوات الإيطالية تدريجيا من العراق[٤٣]، واتباع سياسة خارجية نشطة فى قضايا منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن إيطاليا تتأثر بشكل مباشر بما يحدث فى هذه المنطقة.

• الحرب الإسرائيلية على لبنان وتفعيل الدور الإيطالى

شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة أمام السياسة الإيطالية لتفعيل وزيادة دورها فى المنطقة، فقد بادرت الحكومة الإيطالية بالدعوة إلى عقد مؤتمر روما لإيجاد مخرج من الحرب الإسرائيلية على لبنان، ذلك المؤتمر الذى عقد بالفعل فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ أى بعد اندلاع الحرب بقرابة أسبوعين وشاركت فيه الولايات المتحدة، وروسيا، والأمم المتحدة، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية. وقد حرصت الولايات المتحدة على إفشال المؤتمر رغبة منها فى استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وبالتالى تحقيق أهدافه، وبالأدق الأهداف الإسرائيلية ـ الأمريكية المشتركة. وكان من أهم عوامل إخفاق المؤتمر فى تحقيق انفراجة فى الأزمة هو الضغط الأمريكى من أجل عدم دعوة أطراف هامة فى الأزمة مثل: سوريا وإيران إلى المؤتمر. من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح لمؤتمر أوروبى بحل مشكلة فى الشرق الأوسط دون مبادرتها هى ورعايتها الكاملة ومباركتها لأهدافه.

ومع ذلك فإن المسئولين الإيطاليين رأوا أنه إذا كان مؤتمر روما لم ينجح فى إيقاف الحرب بشكل فورى ومباشر إلا أنه قد نجح فى توحيد الجهود الدولية من أجل إيجاد حل للحرب، كما تمكن المؤتمر من وضع الأسس للحل بعد ذلك متمثلا فى الخطة الدولية لإعادة إعمار لبنان والتى شاركت فيها أوروبا باعتمادات مالية كبيرة لدعم الحكومة اللبنانية[٤٤]. بمعنى آخر رأت إيطاليا أن مؤتمر روما لم يتمكن من إنهاء الحرب ولكنه كان خطوة رئيسة على طريق الحل.

• المشاركة الإيطالية فى قوات «اليونيفيل»

اعتبر العديد من المسئولين الإيطاليين أن المشاركة الأوروبية فى قوات اليونيفيل تعد فرصة لأوروبا لأن تلعب دورا قويا فى الشرق الأوسط[٤٥]. كما أكد رئيس الوزراء رومانو برودى فى زياته التى قام بها إلى لبنان بصحبة وزير الدفاع «أرتورو باريزى» لتفقد القوات الإيطالية المشاركة فى «اليونيفيل» على دعم إيطاليا وأوروبا الكامل للبنان حيث أكد على «أن إيطاليا ستساعد فى إعادة إعمار لبنان من الناحيتين المادية والسياسية»، وعلى «أن الاتحاد الأوروبى والأسرة الدولية بأكملها على استعداد للقيام بجهود للمساعدة فى استقرار لبنان والمنطقة؛ لأن استقرار لبنان هو الأمر الأساسى للتوصل إلى استقرار المنطقة بأكملها»[٤٦]. وأثار رئيس الوزراء الإيطالى مع نظيره اللبنانى مسألة الأسيرين الإسرائيليين وما يمكن القيام به من أجل إطلاق سراحهما.

وقد مثلت المشاركة الإيطالية المساهمة الأكبر فى قوة اليونيفيل حيث بلغ عددها حوالى ٢٥٠٠ جندى شارك فى نقلهم إلى الشواطئ اللبنانية: سفن حربية وبوارج وحاملة الطائرات غاريبالدى، ومن المقرر أن تتسلم إيطاليا قيادة قوات اليونيفيل من فرنسا فى شهر فبراير ٢٠٠٧. كما تولت البحرية الإيطالية قيادة القوات البحرية التابعة للأمم المتحدة الهادفة إلى منع وصول أسلحة عن طريق البحر إلى حزب الله، حتى تم تسليم تلك القيادة إلى نظيرتها الألمانية فى منتصف شهر أكتوبر فى احتفال على ظهر حاملة الطائرات (غاريبالدى)[٤٧].

وقد عكس الاهتمام الإيطالى المتزايد بلبنان رغبة حكومة برودى فى زيادة نشاط السياسة الخارجية الإيطالية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من لبنان التى شكلت

بؤرة الأحداث فى صيف ٢٠٠٦، كما تحاول لعب دور فى المفاوضات الجارية مع إيران حول ملفها النووى، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيطالى ماسيمو داليما الذى صرح بأن حكومة إيطاليا تريد الانضمام إلى المحادثات النووية مع إيران التى تقودها حاليا الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، معتبرا أن رغبة إيطاليا فى المشاركة فى محادثات الملف النووى تتناسب مع دور إيطاليا الدبلوماسى الذى يزداد عمقا فى الشرق الأوسط(٤٨).

• الموقف الفرنسى

تتميز العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية ببعدها التاريخى وامتدادها كعلاقة وثيقة حتى الوقت الحاضر، ويمكن ملاحظة أن مشاركة فرنسا كانت بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأوروبية فعندما أحجمت فرنسا عن المشاركة إلا بعدد ٢٠٠ جندى فقط للأسباب التى سبق أن ذكرناها ترددت باقى الدول الأوروبية وأحجمت هى الأخرى عن المشاركة، وعندما حدث العكس وحصلت فرنسا على التطمينات والضمانات الكافية وقررت المساهمة بعدد ٢٠٠٠ جندى قادت موقف الدول الأوروبية الأخرى نحو المساهمة وشجعتها عمليا على المساهمة فى عملية حفظ السلام فى جنوب لبنان.

والحقيقة أن مسألة الضمانات والتطمينات التى حصلت عليها باريس أو حتى الضغوط التى وقعت عليها للمشاركة بفعالية فى مهام حفظ السلام فى جنوب لبنان تستحق تسليط الأضواء عليها لعدة أسباب، **أولا**: لأن مشاركة فرنسا كانت ـ كما ذكرنا ـ بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأخرى (باستثناء إيطاليا التى أعلنت مبكرا مساهمتها بعدد ٢٥٠٠ جندى واستعدادها لتولى مهام القيادة) **وثانيا**: لكون تسليط الأضواء على هذه المسألة يكشف عن محركات للأحداث ومجريات الأمور، وإن لم تظهر إلى السطح.

فبعد أن أعلنت فرنسا عن نيتها إرسال ٢٠٠ جندى فقط إلى جنوب لبنان بسبب عدم توافر ضمانات أمنية لقواتها ورغبتها فى الحصول على توضيحات بخصوص عمل القوات، توالت النداءات والضغوط على باريس لتغيير موقفها من جانب لبنان وإسرائيل ورئاسة الاتحاد الأوروبى الفنلندية، وسارع الأمين العام للأمم المتحدة إلى المشاركة فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى بروكسل وقام بتقديم ضمانات

لسلامة القوات الأوروبية، وكيفية عملها، كما انتقدت وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية ما أسمته بالمزاجية فى الموقف الفرنسى والتناقض فى موقف باريس بين رغبتها فى لعب دور قوة عظمى ورفضها توفير الوسائل اللازمة التى تتناسب مع هذا الدور(٤٩).

غير أنه مع تدقيق النظر فى الموقف الفرنسى يتضح أن المسكوت عنه هو ضعف الأمم المتحدة وعدم قدرتها على توفير الحماية لقوات حفظ السلام المشاركة فى العمليات سواء فى لبنان أو غيرها، إضافة إلى المشاكل الإدارية التى تكتنف عادة عمل تلك القوات من حيث تسلسل القيادة واختلاف أولويات العمل بين من يعمل فى نيويورك أو حتى فى لبنان باعتباره مسئولا سياسا وإداريا عن عمل القوات وبين القادة العسكريين فى الميدان. وعلى هذا يمكن القول إن التطمينات والضمانات للقوات الفرنسية لم تكن مطلوبة من الأمم المتحدة بقدر ما كانت مطلوبة من إسرائيل، كما يمكن الربط بين زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى باريس يوم ٢٣ أغسطس (قبيل انعقاد الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس) والتغير الذى حدث بالفعل فى الموقف الفرنسى وقرار المشاركة بفاعلية فى قوات اليونيفيل.

فقد اجتمعت الوزيرة الإسرائيلية تسيبى ليفنى مع نظيرها الفرنسى فيليب دوست بلازى الذى أعلن أن فرنسا تتولى بالفعل قيادة اليونيفيل حتى فبراير ٢٠٠٧ (بقيادة الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى») وأن الرئيس الفرنسى شيراك سيتخذ القرار المناسب فى حينه بالنظر لما تكون فرنسا قد حصلت عليه من توضيحات(٥٠).

أعقب ذلك لقاء الوزيرة الإسرائيلية مع رئيس الحكومة دومينيك دوفيلبان الذى أعلن عقب لقائه بالوزيرة (٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦) «أن فرنسا تريد أن تذهب أبعد من ذلك فى لبنان إذا ما توافرت لها الشروط اللازمة»(٥١). وهو ما يشير على الأرجح إلى أن رئيس الوزراء الفرنسى كان قد حصل بالفعل على ضمانات من إسرائيل بعدم تعرض القوات الفرنسية للخطر - على الأقل من جانب إسرائيل - قدمتها له وزيرة الخارجية الإسرائيلية. وبذلك تكون باريس قد حصلت على الضمانات الأمنية من إسرائيل فى زيارة ليفنى وعلى الضمانات الإدارية السياسية من الأمم المتحدة فى اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد فى بروكسل من أعلى مسئول فى المنظمة الدولية كوفى عنان الذى جدد الثقة فى استمرار الجنرال الفرنسى آلان بللغرينى فى قيادة اليونيفيل حتى انتهاء مهمته فى فبراير ٢٠٠٧، لتعلن فرنسا بعد ذلك مباشرة تعديل موقفها ودعم قوات اليونيفيل بعدد ١٦٠٠ جندى

إضافة إلى ٤٠٠ موجودين فعلا فى لبنان ليبلغ إجمالى قواتها المشاركة فى حفظ السلام فى لبنان ٢٠٠٠ جندى[٥٢].

• الموقف الألمانى

جاء الموقف الألمانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان فى إطار السياسة العامة للاتحاد الأوروبى - باعتبار أن ألمانيا أحد أعضاء الاتحاد - والتى تلخصت فى الدعوة إلى الوقف الفورى لإطلاق النار، وإطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين ونشر قوات دولية على الحدود بتفويض واضح من مجلس الأمن.

ولكن الدور الألمانى بعد انتهاء الحرب اتسم بالجرأة عندما أصدر البرلمان الألمانى (البوندستاج) قراره فى ٢٠ سبتمبر لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإرسال ٢٤٠٠ جندى من قوات البحرية الألمانية إلى السواحل اللبنانية للمشاركة فى قوات اليونيفيل، وقد دافعت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» عن القرار، بإرسال قوات بحرية ألمانية إلى السواحل اللبنانية فى مواجهة الآراء المعارضة لذلك القرار وأعلنت ميركل أن تمسكها بهذا القرار يعود إلى ثلاثة أسباب: **الأول**: هو أن الحكومة الألمانية قد قامت بدراسة المهمة بمنتهى الدقة وخلصت إلى أنها تخدم المصالح الألمانية، فهى سوف تنشط الدور الألمانى فى المنطقة، كما تعزز دور ألمانيا فى الحفاظ على السلام، **والثانى**: أن كلا الطرفين الإسرائيلى واللبنانى يصران على مشاركة ألمانيا، وبشكل خاص فإن برلين لا تستطيع التنصل من مسئوليتها عندما تطلب إسرائيل منها إرسال قواتها إلى لبنان، وإنها بمثابة فرصة تاريخية للتغلب على عقدة الذنب التاريخية تجاه اليهود، وفرصة لا تعوض لإبداء حسن النية تجاه إسرائيل، وممارسة علاقات طبيعية معها تكسر حواجز الماضى، **والثالث**: أن القرار يهدف إلى ضمان حق إسرائيل فى الوجود، وهو إحدى أولويات السياسة الخارجية الألمانية فى الشرق الأوسط[٥٣].

وأشارت الحكومة الألمانية إلى أن خيار القوات البحرية كقوة مشاركة من جانب ألمانيا سوف يقلل إلى درجة كبيرة من احتمالات حدوث مواجهات عسكرية معها أو اشتباكات بين قواتها والقوات الإسرائيلية، وهو الأمر الذى تزداد احتمالات وقوعه بشكل عام فى حالة القوات البرية.

وفى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ تسلمت القوات البحرية الألمانية مهام قيادة القوة البحرية التابعة لليونيفيل من نظيرتها الإيطالية، وجاءت مراسم التسليم والتسلم على متن حاملة الطائرات الإيطالية «غاريبالدى» بحضور القائد العام لليونيفيل الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى»[٥٤]. وسط مخاوف بعض أحزاب المعارضة فى ألمانيا من أن مشاركة القوة البحرية فى لبنان قد يجر ألمانيا نحو مشكلات المنطقة ويضر بمصادقيتها كوسيط محايد فى عملية السلام[٥٥].

• الموقف البريطانى

الموقف البريطانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان كما هو دائما دعم الموقف الذى تتخذه الولايات المتحدة أيا كان، وربما المشاركة معها بالجهد العسكرى والدبلوماسى كما حدث فى غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، مما يشير إلى أن العلاقة بين البلدين هى علاقة تبعية لصالح الولايات المتحدة وليست تحالفا كما يفترض أن تكون عليه العلاقة. هذه العلاقة دفعت بعض الباحثين للتساؤل: هل تمثل التبعية البريطانية للولايات المتحدة حالة مستمرة فى السياسة الخارجية البريطانية؟[٥٦].

وعليه فقد أيدت بريطانيا اندلاع واستمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى أعقاب انتهاء الحرب قام رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بزيارة بيروت وتعهد بتقديم مبلغ ٤٠ مليون جنيه إسترلينى فى شكل مساعدات بريطانية إلى لبنان[٥٧]، إلاّ أنه واجهته مظاهرات شعبية لبنانية خرجت للتعبير عن رفضها لزيارته ومعونته معا بسبب موقفه المؤيد للحرب على لبنان، فى حين رفض بعض الوزراء استقباله، كما انتقد السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله قيام المسئولين اللبنانيين بالسماح له بزيارة لبنان من الأساس واستقباله فى بيروت.

• الموقف الإسبانى

علقت إسبانيا مشاركتها فى قوة اليونيفيل - مثلها مثل باقى الدول الأوروبية - على حصولها على الضمانات الكافية لسلامة تلك القوات ووضوح قواعد عملها، وهو الموقف الذى أوضحته وزارة الخارجية الإسبانية على لسان المتحدث باسمها الذى أعلن عن رغبة

إسبانيا فى المشاركة، ولكن مع وجوب توضيح قواعد عمل تلك القوات وكيفية مشاركتها[٥٨].

وتعد إسبانيا الدولة الثالثة من حيث عدد القوات المشاركة فى (اليونيفيل) بعد إيطاليا وفرنسا، حيث تعهدت إسبانيا بالمشاركة بعدد ١١٠٠ جندى، لتتمركز فى قضاءى مرجعيون وحاصبيا وتتلخص مهمتها فى حفظ الاستقرار وتعزيز السلام فى جنوب لبنان[٥٩].

• الموقف الفنلندى

اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى شهر يوليو ٢٠٠٦ وهو نفس الشهر الذى تسلمت فيه فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبى من النمسا لتترأس الاتحاد فى النصف الثانى من العام (يوليو - ديسمبر ٢٠٠٦). وقد تلخص دور فنلندا فى تبنى مطالب وقضايا دول الاتحاد، مثل مسألة الحصول على ضمانات أمنية، وقواعد عمل واضحة للقوات الأوروبية المشاركة فى اليونيفيل، إضافة إلى تحضير وتجهيز المؤتمرات التى تعقد لمناقشة ما يتعلق بالقرارات الأوروبية إزاء الحرب مثل اجتماع وزراء الخارجية الاستثنائى فى بروكسل والاجتماعات التحضيرية له، وتنسيق جهود المساعدات الاقتصادية والإنسانية التى يقوم الاتحاد الأوروبى بتقديمها إلى لبنان. وجاء انعقاد المؤتمر الاقتصادى لمساعدة لبنان فى السويد كمؤشر على استعداد الدول الإسكندنافية للإسهام فى تخفيف الآثار المترتبة على الحرب، كما أعلنت تلك الدول عن مشاركتها بعدد ٥٠٠ جندى فى قوات اليونيفيل على أن تشارك فنلندا[٦٠] بنصف هذا العدد من القوات.

* * *

الهوامش : .

١ ـ حول تجربة التكامل الأوروبى وإمكانية الاستفادة منها عربيًا انظر : حسن نافعة، الاتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربيًا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٢ ـ حول هذا المعنى للمواقف الأوروبية من وجود حد أدنى للتوافق مع وجود تمايز وتباين فى المواقف انظر : نازلى معوض أحمد، «الجماعة الأوروبية وصراعات الشرق الأوسط (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) التمايز فى إطار الائتلاف والاستقلالية فى نطاق التحالف»، فى : ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٢) ص ص ٢٠٣ ـ ٢٥٩ .

٣ ـ حسن نافعة، «التداعيات الدولية»، فى ملف : الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٨٨ .

٤ ـ محمد السعيد إدريس، «ثلاثة محاور بديلة للصراع»، الأهرام ٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٩٥ .

٦ ـ محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٧ ـ www.bbcarabic.com فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٩ ـ حسن نافعه، الاتحاد الأوروبى والدروس، مرجع سابق، ص ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦ .

١٠ ـ زينب عبد العظيم، « إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب» فى حسن نافعة، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق : خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

١١ ـ ثناء فؤاد عبد الله، «رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)» فى وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٥) ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

١٢ ـ فريدريك شاريون، رانيا زادة، «السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية» فى : وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . المرجع السابق، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

١٣ ـ ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص١٨٦ .

١٤ ـ حسن نافعة، «الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولى أم أداة للهيمنة؟ : نظرة فى جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية»، فى حسن نافعه، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق . . ، مرجع سابق، ص٥١ .

١٥ ـ أيفودالدر، وآخرون «إستراتيجية أمريكية ـ أوروبية مشتركة حيال منطقة هلال الأزمات» فى : أيفودالدر وآخرون، (ترجمة) حسان البستانى، هلال الأزمات : الإستراتيجية الأمريكية ـ الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير (بيروت : الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦) ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

١٦ ـ حول سياسات الدول الأوروبية الفردية والجماعية فى حرب الخليج الثانية انظر مثلاً: نادية محمود مصطفى، «حرب الخليج الثانية بين السياسات الجماعية والسياسات القومية الأوروبية»، فى: ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر . . ، مرجع سابق، ص ص ٢٦١ ـ ٣٢٥ .

١٧ ـ حول خصوصية العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية راجع مثل: نازلى معوض أحمد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠ .

١٨ ـ حول تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية انظر: نادية محمود مصطفى، «تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (١٩٤٥ ـ ١٩٩١)»، فى: وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . ، مرجع سابق، ص ص ٢١ ـ ٥٧ .

١٩ ـ حسن نافعه، التداعيات الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٢٠ ـ انظر نص القرار فى www.un.org

٢١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/٨/٢٠٠٦ .

22- Benita Ferrero - Waldner European , Commissioner For External Relations and European Neighbour Policy, Speech to International Conference on Lebanon , Rome , 26 July 2006, http://europa.eu.int

23- EU response to Conflict in Lebanon, 8/8/2006, http//europa.eu.int

٢٤ ـ جريدة «الأهرام»، فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

25- Statement by Commission President Jose Manuel Barroso, 24/8/2006, http// europa.eu.int

٢٦ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ المرجع السابق.

٢٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ المرجع السابق.

٣١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٦/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ المرجع السابق.

٣٣ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

35- EU response to the conflict, op.cit.

٣٦ ـ السنيورة يطالب بمساعدة لبنان www.bbcarabic.com فى ٣١/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٧ ـ الشرق الأوسط، فى ١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٨ ـ الأهرام فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

39- EU response to, op.cit .,

40- Ibid.,

41- Ibid.,

٤٢ ـ انظر نص القرار ١٥٥٩ فى www.un.org

٤٣ ـ محمد عبد الهادى، «الثنائى برودى ـ داليما يعودان بإيطاليا إلى الشرق الأوسط»، الأهرام، فى ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ انظر حوار نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالى «ما سيمو داليما» إلى الأهرام فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ انظر تصريحات موفد الحكومة الإيطالية إلى لبنان السفير/ ريكاردو سيسا فى جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ انظر تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى فى جريدة «الحياة»، فى ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ انظر جريدة «الشرق الأوسط» فى ٣/ ٩/ ٢٠٠٦، وجريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ ثناء فؤاد عبد الله، رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية، مرجع سابق، ص١٩٥ .

57- www.bbcarabic.com

٥٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .